

نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا كلاوديو كوردوني

إحاطة لمجلس الأمن

12 تشرين الأول/أكتوبر 2026

(ترجمة غير رسمية)

السيد الرئيس،

1- أقدم إحاطتي من دمشق عقب مشاركتي في فعاليات الأسبوع رفيع المستوى في نيويورك، بما في ذلك الاجتماع الذي عُقد بين الرئيس أحمد الشرع والأمين العام الذي رُحِبَ بالتقدم المستمر في سوريا، وأكد مجدداً على استعداد الأمم المتحدة لدعم الانتقال السياسي، والتعافي الاقتصادي، وعملية إعادة الإعمار في البلاد.

السيد الرئيس،

2- يُعد الوضع الاقتصادي أحد العوامل الجوهرية لنجاح المرحلة الانتقالية وتحقيق الاستقرار في سوريا. فزيادة توفر السلع، والإعلان عن استثمارات جديدة، واستئناف الروابط المالية جميعها مؤشرات مشجعة، لكن النجاح يُقاس، في نهاية المطاف، بما يتحقق من تحسينات ملموسة في الحياة اليومية للناس وبما يعود بالنفع على كافة السوريين.

3- لقد أصبح توفير الاحتياجات الأساسية أمراً أكثر صعوبة بالنسبة للكثيرين؛ فقد أدت الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود إلى ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، مما فاقم من آثار انخفاض قيمة العملة وزاد من تآكل القدرة الشرائية. وقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة تقارب 30 في المائة عقب تلك الزيادات. واستجابةً للمظاهرات التي شهدتها أنحاء البلاد، أعلنت السلطات عن تدابير للتخفيف من وطأة هذه الآثار، شملت خفض أسعار الديزل.

4- تؤثر الضغوط الاقتصادية أيضاً على الخدمات الأساسية؛ فقد أشارت منظمة الصحة العالمية إلى وجود عجز في الأدوية والمستلزمات الطبية. كما قام المعلمون باحتجاجات بسبب قلة الرواتب وظروف العمل، في حين أدى تعطّل الخدمات البلدية إلى تفاقم المصاعب اليومية.

5- وعلى الجانب الإيجابي، أتاح تخفيف العقوبات فرصاً للاستثمار والتعاون المالي. وقد عرض وزير المالية محمد يسر برنية إصلاحات تهدف إلى تعزيز إدارة المالية العامة. كما أعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم دعم بقيمة 620 مليون يورو، ووافق البنك الدولي على مشروع زراعي بقيمة 175 مليون دولار. وستحظى سوريا أيضاً بتمثيل جيد في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي تُعقد هذا الأسبوع في بانكوك.

6- أما المهمة الأساسية الآن، فهي تحويل هذه الفرص إلى دعمٍ مستدامٍ لتعافي سوريا. إذ يتطلع السوريون إلى ترجمة النوايا السياسية الدولية الإيجابية إلى تمويل، ومساعدات فنية، ومشاريع تحقق فوائد ملموسة للناس. وهناك تطلع أيضاً إلى إجراء إصلاحات لتعزيز المؤسسات والشفافية والنمو العادل. وفي إطار المتابعة للاجتماع الذي عُقد مع الأمين العام خلال الأسبوع رفيع المستوى، فإننا نبحث مع الحكومة إمكانية دعم مؤتمر دولي للتعافي وإعادة الإعمار استناداً إلى الأولويات السورية.

السيد الرئيس،

7- يتطلب التعافي أيضاً الاستثمار في رأس المال البشري في سوريا؛ إذ لا يزال ما يُقدَّر بمليوني طفل خارج التعليم. وتستمر عوامل مثل تضرر المرافق، ونقص المعلمين، والمصاعب الاقتصادية في عرقلة فرص الالتحاق بالتعليم، في حين تفرض عودة الأسر النازحة ضغوطاً إضافية. أرحب في هذا السياق بالجهود المبذولة لإعادة تأهيل المدارس وإعادة المعلمين المفصولين إلى وظائفهم.

8- لكن في الوقت نفسه، أثارت الإرشادات للقبول الجامعي التي أعلن عنها مؤخراً مخاوف بشأن فرص الالتحاق ببعض التخصصات الدراسية، بما في ذلك قصر دراسة تخصصات في مؤسسات محددة على الطلاب الذكور أو الإناث، وكذلك اشتراط عدم الانضمام إلى أحزاب أو منظمات سياسية كشرط مسبق للتسجيل، فضلاً عن القيود

التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. لذا، أحث السلطات على مراجعة هذه الإرشادات بالتشاور مع الأطراف المعنية، لضمان تكافؤ الفرص في الالتحاق بالتعليم العالي، بعيداً عن أي تمييز مباشر أو غير مباشر قائم على النوع الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الانتماء السياسي.

السيد الرئيس،

9- تُعد حوادث العنف الأخيرة تذكيراً بحجم الجراح والمظالم المجتمعية التي تُساهم في هشاشة المرحلة الانتقالية في سوريا. ففي 30 أيلول/سبتمبر، قُتل سبعة أشخاص وأصيب أربعة آخرون عندما هاجم مسلحون حافلة صغيرة في حمص. وتشير التقارير إلى أن الضحايا كانوا من الطائفة العلوية، وادعى شهود عيان أن المهاجمين سألوا الركاب عن هويتهم الطائفية. أرحب بإعلان السلطات عن إجراء تحقيق، ومن المهم أيضاً طمأنة المجتمعات المتضررة، ومنع أعمال الانتقام، وتجنب تحميل المسؤولية الجماعية.

10- كما تزايدت المخاوف بشأن الأمن المجتمعي في مناطق أخرى. ففي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت تقارير بأن أشخاصاً مجهولين يستقلون دراجات نارية دخلوا بلدة السقيلية أطلقوا النار على متاجر ومدنيين، مما أثار احتجاجات من جانب المجتمع المسيحي المحلي واستدعى رداً أمنياً. فالمنطقة تشهد توترات لم تُحل منذ الحرب الأهلية بين البلدة والمجتمعات المحيطة بها. وبالإضافة إلى ذلك، تصاعدت التوترات في بلدة نبل - ذات الغالبية الشيعية - عقب تقارير عن عملية اختطاف تبين لاحقاً، وفقاً للسلطات، أنها كانت مختلقة. ومرة أخرى، تُظهر مثل هذه الحوادث السرعة التي يمكن أن تكتسب بها النزاعات والشائعات المحلية طابعاً طائفيًا، مما يؤكد على الحاجة إلى الاستجابة الفورية، ومعالجة المظالم المجتمعية، ووقف التحريض، وإعادة بناء الثقة.

11- وفي هذا السياق، أشيد بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة لوضع خطة عمل وطنية لمكافحة خطاب الكراهية، الذي لا يزال يشكل مصدر قلق بالغ في أوساط المجتمع السوري. إذ يتعين التصدي لهذا الخطاب والحيولة دون تفاقمه ليتحول إلى تحريض على التمييز أو العداء أو العنف، وذلك مع احترام حرية التعبير وفقاً للقانون الدولي. قام مكتبي، بالتعاون مع خبراء من الأمم المتحدة، بتنظيم ورشة عمل أمس - تحت رعاية وزارة الخارجية والمغتربين - للبدء في هذه العملية. وستواصل الأمم المتحدة تعاونها مع السلطات في هذا الصدد، بما في ذلك دعم إجراء مشاورات شاملة للجميع.

12- تواصل سوريا التصدي لهجمات تنظيم داعش، بما في ذلك الهجوم الذي وقع في 17 أيلول/سبتمبر في محافظة درعا وأسفر عن مقتل ثلاثة من عناصر قوى الأمن الداخلي. كما وردت تقارير عن تخريب خطوط أنابيب الغاز في دير الزور في 28 أيلول/سبتمبر وفي حمص في 7 تشرين الأول/أكتوبر. أرحب بالتعهدات الدولية التي قُدمت هذا الشهر في روما، والتي تزيد قيمتها عن 75 مليون دولار، لدعم جهود مكافحة الإرهاب في سوريا.

السيد الرئيس،

13- استمرت الأنشطة العسكرية الإسرائيلية بشكل يومي. وتشمل هذه الأنشطة توسيع أعمال الهندسة والإنشاءات، وإقامة نقاط التفتيش، وإجراء عمليات التفتيش والاعتقال، وإطلاق النار. وأضغ صوتي إلى المخاوف التي أعرب عنها الأسبوع الماضي المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن استمرار تأثير هذه الأنشطة على المدنيين، بما في ذلك مقتل شخص في 5 تشرين الأول/أكتوبر على مقربة من موقع عسكري تابع للجيش الإسرائيلي. كما وقعت حوادث أخرى أطلق فيها الجيش الإسرائيلي النار على مدنيين أو قام باعتقالهم، وتشير التقارير إلى بقاء 49 شخصاً رهن الاحتجاز في إسرائيل. وعلاوة على ذلك، عبر 14 فرداً من مجموعة للمستوطنين خط وقف إطلاق النار في 23 أيلول/سبتمبر، قبل أن تعيدهم القوات الإسرائيلية.

14- أجدد التأكيد على دعوة الأمين العام لوضع حد لانتهاكات اتفاق فض الاشتباك لعام 1974، والاحترام الكامل لسيادة سوريا وسلامة أراضيها. فالدبلوماسية هي السبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات أمنية تتوافق مع القانون الدولي.

السيد الرئيس،

15- في السويداء، سُجل هذا الشهر انخفاضاً في حوادث العنف على طول خطوط التماس، وتحسنت الحركة على طريق دمشق-السويداء، لكن الجمود السياسي لا يزال مستمراً. ولا تزال التوترات مستمرة بين الفصائل الدروزية

حول مستقبل السويداء وعلاقتها بدمشق. وفي مظاهرة يوم 7 أكتوبر/تشرين الأول، رفع بعض المشاركين الأعلام الإسرائيلية، على الرغم من أنه لا ينبغي اعتبار ذلك ممثلاً للطائفة الدرزية بشكل أوسع.

16- وبعيداً عن هذه الانقسامات السياسية، لا تزال المخاوف المتعلقة بالشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان دون حل في السويداء. بما في ذلك مستقبل أكثر من 14 ألف طالب ومعتقل ومفقود في السويداء، والعقبات التي تحول دون عودة العائلات الدرزية والبدوية النازحة، وكلها عوامل تؤدي إلى تفاقم انعدام الثقة بين المجتمعات.

17- تُعد المسألة أمراً بالغ الأهمية أيضاً لإعادة بناء الثقة. فقد بدأت الإجراءات القضائية المتعلقة بالانتهاكات التي ارتكبت خلال أحداث العنف التي شهدتها السويداء في شهر تموز/يوليو من العام الماضي، وصدرت أحكام في عدد من القضايا شملت جميع الأطراف. أرحب بهذه الخطوات؛ ولكن يظل الاهتمام بضمانات المحاكمة العادلة - بما في ذلك حقوق الدفاع - أمراً مهماً لتعزيز الثقة في العملية القضائية.

18- وفي نهاية المطاف، ورغم التدخلات الخارجية، فإن التوصل إلى حل دائم في السويداء يتطلب حواراً سورياً سورياً لمعالجة الشواغل المحلية في إطار سيادة سوريا وسلامة أراضيها. ومكتبي على استعداد لدعم الجهود الرامية إلى إحياء خارطة الطريق الصادرة في أيلول/سبتمبر 2025، بما يكفل استعادة سلطة الدولة ومعالجة المظالم المجتمعية المشروعة في آن واحد.

السيد الرئيس،

19- في الشمال الشرقي، يتواصل تنفيذ اتفاق 29 يناير/كانون الثاني، بما في ذلك الدمج التدريجي لعناصر سابقة من قوات سوريا الديمقراطية في مؤسسات الدولة، وتحويل دفع الرواتب إلى دمشق. ولا تزال هناك تحديات قائمة تتعلق بأعداد العناصر التي تم دمجها، والوضع غير المحسوم لوحدة حماية المرأة. كما لا تزال مسألة التعليم باللغة الكردية، والاعتراف بالشهادات المدرسية قيد النقاش، في حين تستمر النزاعات المتعلقة بالسكن والأراضي والممتلكات، مما يعيق عمليات العودة.

20- خلال الشهر الجاري، أثارت مظاهرات شهدتها الحسكة مطالبة الحكومة ببسط سيادتها ردود فعل متباينة بين المكونين العربي والكرد، مما يبرز أهمية المضي قدماً في عملية الدمج عبر الحوار لا المواجهة.

السيد الرئيس،

21- يُعد الإصلاح والتطوير المؤسسي جانباً مهماً آخر من جوانب المرحلة الانتقالية في سوريا. ففي 16 سبتمبر/أيلول، أقر مجلس الشعب تشريعاً يقضي بإلغاء محكمة الإرهاب التي أنشئت في عهد الأسد، وإبطال أحكامها، ووضع آليات لاسترداد الممتلكات. وقد مثلت جلسات الاستماع لوزير التعليم والطاقة أمثلة مبكرة على الدور الرقابي الناشئ للمجلس.

22- يتواصل العمل أيضاً على صياغة تشريع خاص بالعدالة الانتقالية. ومن المهم أن يضمن هذا التشريع مساءلةً محايدةً تتناول المسؤولية الفردية - بغض النظر عن هوية الضحايا أو الجناة - وتحترم الأصول القانونية المرعية. نتطلع إلى عرض مشروع القانون على مجلس الشعب لمناقشته وإقراره. وتؤكد الأمم المتحدة على استعدادها لتقديم المشورة بشأن هذا المشروع وغيره من مشاريع القوانين، مع الاحترام الكامل للقيادة والملكية السورية لهذه العملية. كما أشجع على تعزيز التعاون بين المؤسسات السورية والآليات الدولية الداعمة للعدالة الانتقالية.

23- وبالنظر إلى المستقبل، يواصل مكتبي الانخراط مع السلطات في مناقشات حول خططها المتعلقة بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة ودعم الأمم المتحدة لها. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن الإعلان الدستوري ينص على صياغة دستور دائم واعتماده خلال الفترة الانتقالية؛ ونحن نواصل التأكيد على أهمية البدء المبكر في هذه العملية، وضمان أن تكون شاملة وشفافة وتشاركية، كما أننا على أتم الاستعداد لدعمها. وسيكون ذلك بالغ الأهمية في ترسيخ الحقوق المتساوية للنساء وللمكونات المتنوعة في سوريا.

السيد الرئيس،

24- في 5 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت السلطات مشروع قانون ينظم عمل المنظمات غير الحكومية - وهو أمر نرحب به - وقد استند المشروع، بحسب التقارير، إلى مساهمات قدمها نحو 1000 ممثل عن المجتمع المدني.

أحث السلطات على تعزيز المشاورات الجوهرية بشكلٍ أكبر، وضمان أن يحمي القانون النهائي الحيز المدني بما يتيح للمنظمات العمل بحرية.

25- يواصل ممثلو المجتمع المدني المطالبة بتمثيل أقوى للمرأة في المؤسسات العامة، بما في ذلك تحديد نسبة 30 في المائة كهدف لذلك. وتُعدّ عملية تخرج 150 شرطية مؤخراً خطوة إيجابية نحو زيادة مشاركة المرأة في القطاع الأمني. ونشجع على بذل المزيد من الجهود لضمان تمثيل المرأة تمثيلاً جوهرياً في عمليات صنع القرار، وتمكينها من أداء دورها بشكلٍ كامل في الحياة العامة.

السيد الرئيس،

26- أود أن أختتم بالتأكيد مجدداً على استعداد مكتبي لتطوير تعاوننا مع الحكومة السورية، والعمل من داخل سوريا، سعياً إلى الربط الفعال بين الجهود السورية والدولية لضمان نجاح عملية انتقال سياسي بقيادة ملكية سورية.

شكراً لكم.